القياس على الشاذ عند الكسائي حقيقته وأثره في النحو العربي

✍ **د. يوسف دفع الله أحمد** (⋆)

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا. والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.وبعد،

فإن النحاة بعد أن وضعوا قواعد النحو العربي، وذكروا الأصول التي بنيت عليها هذه القواعد، وهي السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، فاتفق ابن جنِّي وابن الأنباري في الأولين، وذكر ابن جنِّي الثالث واشترط عدم مخالفته للمسموع، وذكر ابن الأنباري الرابع، وقال إنّه أضعف الأدلة.

ثم وضعوا الأسس المقيدة لهذه الأصول بدءاً بالسماع؛ لأنه الأصل في وصف الظواهر اللغوية. فجعل نحاة البصرة – ونعلم أنّ لهم السبق في وضع هذه القواعد، إذ سبقوا نحاة الكوفة بنحو قرن من الزمان– للشاهد سقفين زمانياً وآخر مكانياً مراعين كثرة وقلة المحتج به، ثم أطلقوا أحكامهم وفق ذلك – على حد زعمهم– إلى مطرد وغالب، وكثير وقليل ونادر وشاذ.

وإلى مطرد في القياس والاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وشاذ في الاستعمال والقياس.

(⋆) أستاذ مساعد، كلية اللُّغة العربيّة بالجامعة.

وربما نصوا على شذوذ ما كثر في كلامهم، ومنه ما ذهبوا إليه في قياس مجيء المصدر المنكر حالاً وغيره.

وتذكر بعض كتب التراجم مطلق الأخذ بالشاذ عند الكوفيين، ويخص بعضهم الكسائي. لذلك عمدت ومن خلال هذا البحث وهو (القياس على الشاذ عند الكسائي حقيقته وأثره في النحو العربي) لمناقشة هذا الموضوع، بعد أن قسمته إلى أربعة مباحث. تحدثت في المبحث الأول عن مفهوم القياس عنده من منطلق ما نسب إليه وهو قوله: (إنما النحو قياسٌ يُتّبع). وفي المبحث الثاني سعيت إلى أن اكشف عن حقيقة (إطلاق الحكم بالشذوذ على نحوه) وأنه أفسد النحو، وفي المبحث الثالث عمدتُ إلى دفع تهمة القياس على الشاذ وإفساد. لنحو الكسائي. ثم تحدثت في المبحث الرابع عما يترتب على إطلاق عموم الحكم بالشذوذ وأثره في كلام العرب. ثم ذيّلت البحث بخاتمة ذكرت فيها نتائج وتوصيات البحث. والله أساله القبول والنفع بهذا العمل.

المبحث الأول

مفهوم القياس عند الكسائي

لما كان الكسائي أحدُ أئمة القراءات السبع الذين ذكرهم ابن مجاهد، وأحد أئمة النحو الكوفي بل ذهب بعض العلماء إلى عَدِّه المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية وما تعنيه هذه الخصوصية من الأهمية، أردت الحديث عنه مبتدئاً بتبيين مفهوم القياس عنده، وقد استوقفني ما تنسبه إليه كتب التراجم وهو قوله:

إنّما النحو قياس يُتَّبع وبه في كلِّ أمرٍ يُنْتفع

وما مراده بذلك؟ واضعاً في الحسبان ما تنقله كتب هؤلاء المترجمين بأنّ المدرسة البصرية مدرسة عقل وقياس، وأنّ الكوفية مدرسة نقل ورواية، وإذا أخذنا بأنّه

أحد أئمة النحو الكوفي البارزين دعك من أنّه مؤسس المدرسة الكوفية، فكيف يستقيم ذلك؟ أم أنّه قياس البصريين(قياس الشبيه والنظير، قياس بدأ فطرياً ثم أولع به متأخروهم حتى وصل أمره أن نقل ابن جنِّي: ((قال لي أبو علي–رحمه الله– بحلب سنة ست وأربعين: أخطئُ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئُ في واحدة من القياس))(١). واقتداء بأستاذه واعتزازاً بأمر القياس يقول: ((ونحن نعتقد إنْ أصبنا فُسْحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكِّيت في القلب والإبدال؛ فإن معرفة هذه الحال فيه "أمثل من معرفة عشرة أمثال لغته، وذلك أنّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"))(٢).

وكذلك صنيع من سبقهما كأبي بكر بن السرّاج والزجاجي في حديثهما عن العلل، وما حدث في أمرها عند من أتى بعدهما كابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وأبي البقاء العكبري في كتابيه التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، واللباب في علل البناء والإعراب وغيرها من المؤلفات، التي حوّلت النحو إلى ضرب من التفنن في إظهار الذات وحب الغلبة للمذهب وما شاكل ذلك، فأذهبت الغرض من وضع علم النحو مما دعا ابن مضاء القرطبي إلى الدعوة إلى ردّ صنيع هؤلاء فأثار جدالاً طويلاً. وإذ علمنا أنّ الكسائيّ تنازعه منهجان أحدهما منهج القرّاء والمحدثين، وهو منهج مبنى على الرواية الصحيحة سنداً ومتناً، فكيف لنا أن نتصور أنّه يريد قياس هؤلاء البصريين. إذاً ما يريد بقوله "قياس يُتبع"؟ فالإجابة إنّه قياس على المسموع من كلام العرب.

---

(١)مُعجم الأدباء، ياقوت الحموي، دار الفكر، ط٣ ١٩٨٠، ص ١٩١/١٣.

(٢)الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جنِّي، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ٢/ ٨٨.

قياسه على المسموع:

ومما يؤيد ما ذهب إليه من أنّه سماع على منهجي القُرّاء والمحدّثين، وأنّه سماع مبنى على الدقة والأمانة عندما سأله عبد الله بن صالح عن(التحيات) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآ ﴾ (١). ما معناها؟ فقال: التحيات مثل البركات، فقلت: ما معنى البركات؟ فقال: ما سمعتُ فيها شيئاً) (٢).

وأنه قياس على المسموع فيما وثق فيه، أنّه لو علم شيئاً دون أثر لم يحكم به ما يروي في قراءة قوله تعالى: ﴿ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٌ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾ (٣). وقال الفراء: وقد أخبرني بعض المشيخة – أظنه الكسائي- أنه بلغه أنّ بعض القراء قرأ "أما أنا خير" وقال لي هذا الشيخ: "لو حفظت الأثر فيه لقرأت به، وهو جيد في المعنى"(٤).

ومما أجازه رفع "يقول" في قوله تعالى: ﴿ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ (٥). حكى أبو عبيدة عن الكسائي قال: إذا تطاول(٦) الفعل الماضي صار بمنزلة المستقبل. وزعم الكسائي أنّه سمع العرب تقول: (سرنا

---

(١) سورة النساء، الآية (٨٦).

(٢)معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، أعاد بناءه وقدّم له د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر- القاهرة ١٩٩٨من مقدمة المحقق، ص ٢٢.

(٣) سورة الزخرف، الآية (٥٢).

(٤)معاني القران، الكسائي، ص٢٢٧.

(٥) سورة البقرة، الآية (٢١٤).

(٦) وأوضح الزجاج التطاول أي الترداد، بأنه ما فيه امتداداً كالفعل"زلزل" أصله في اللغة "زلَّ" الشيء عن مكانه، فإذا قلت: زلزلته فتأويله أنّك كررت تلك الإزالة فضُوعف لفظه كمضاعفة معناه، لأنّ ماضيه تكرير مكرر فيه الفعل نحو "صَرّ" وصرصر أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، معاني القران وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث- القاهرة، ط١، ١٩٩٤م ١٤١٤هـ ٢٨٥/١.

حتى تطلُعُ لنا الشمس بزبالة) (١). فرفع والفعل للشمس. وسمع الكسائي: "إنّا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ حجرٌ بيننا رفعاً"(٢). وأنشد الكسائي:

وقد خُضن الهجير وعمّت حتى * يُفَرِّجُ ذاك عنهُنّ المساء

وأنشد قول الآخر(٣):

وننكر يوم الروع ألوان خيلنا * من الطعن حتى يحسبُ الحوت أشقرا

"فنصب ها هنا؛ لأنّ الإنكار يتطاول"(٤).

وكما اعتمد في قياسه على ما سمعه من كلام العرب، فكذلك اعتمد عليه فيما اختاره من قراءته فِعَال بالتخفيف في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴾ (٥). فكان الكسائي يخفف الثانية في قوله ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴾ (٦)، يقول هو من قولهم: "كاذبته كذابة ومكاذبة" (٧).، ويلاحظ أنّه لم يخالف في الآية الأولى واختار رفع اليوم في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴾(٨). قرأ ابن كثير وأبو

---

(١) موضع في الطريق إلى مكة من الكوفه.

(٢)معاني القران، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، الكافي في القراءات السبع تحقيق محمد يوسف نجاتي. ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٠، ١/ ١٣٤.

(٣)معاني القرآن، الفراء، ١٣٤/١.

(٤) مصدر سابق ١/ ١٣٤.

(٥) سورة النبأ، الآية (٢٨).

(٦) سورة النبأ، الآية (٣٥).

(٧)معاني القرآن، الكسائي، ص ٢٥٠.

(٨) سورة الانفطار، الآية (١٩).

عمرو "يومُ" بضم الميم، وقرأ الباقون "يومَ بفتح الميم" (١). زعم الكسائي أنّ العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا اليوم إلى يفعل وتفعل وأفعل ونفعل، فيقولون: هذا يومُ نفعل ذاك، وأفعلُ ذاك، ونفعل ذاك، فإذا قالوا هذا يومَ فعلتُ، فأضافوا "يوم" إلى فعلتُ آثروا النصب (٢). قال الفراء: ((ويجوز في الياء والتاء، ما يجوز في فعلت والأكثر ما فسّر الكسائي))(٣).

وكذلك يحتج لقراءة غيره بحرف أُبي، وذلك أنه احتجّ لقراءة "يظّهّرون" في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ ﴾ (٤). حكى أنّه في حرف أبي "يتظاهرون"(٥). كحجّة لمن قرأ "يظّهّرون"(٦)؛ لأنّ التاء مدغمة في الصاد. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. وهو مقتدٍ في ذلك بعيسى بن عمر حين اختار قراءته على لغة من لغات العرب، كان يقرأ "هُدَيّ" في قوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ﴾ (٧) بدون ألف وتشديد الياء. قال ابن جنّي: "هذه لغة في هُذيل

---

(١) قال الرّعيني وقرأ ابن كثير وأبو عمرو (يوم لا تملك) برفع يوم، ونصبه الباقون أبو عبد الله محمد بن شُريح الرّعيني الأندلسي، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، منشورات محمد علي بيضون- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص٢٢٨.

(٢) معاني القرآن، ص ٢٥١.

(٣)، معاني القرآن، الفراء ١٤٥/٣.

(٤) سورة المجادلة، الآية (٢).

(٥) نُسبت هذه القراءة لأُبي في تفسير الطبري ٦/٢٨.

(٦) قال الرّعيني في موضع الأحزاب "قرأ عاصم (تظاهرون) هنا وموضعين في المجادلة بضم أولهن وتخفيف الظاء وألف بعدها وكسر الهاء مخففة، وقرأهُنّ حمزة والكسائيّ كابن عامر أنّهما خففا الظاء هنا فقط. وقرأهُن الباقون بفتح أولهّن وتشديد الظاء والهاء وفتحها وحذف الألف" الرّعيني، الكافي في القراءات السبع ١٨٣.

(٧) سورة طه، الآية (١٢٣).

وغيرهم أن يقلبوا الألف في المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياءَ، قال الهذلي:

سبقوا هَويّ وأعرضوا لهواهم فتخرِّموا ولكل جنب مَصْرعُ⁽¹⁾

واحتج لقراءة (نصوحاً)، من غير تاء بكلام العرب، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ ⁽²⁾. قال الكسائيُّ وقد بنت العربُ فعولاً بغير هاء أيضاً، من ذلك هذه امرأةٌ ولود وكسوب وخدوم وودود، ورمكة عضوض وجموح وعثور، وأمٌّ نزور إذا كانت قليلة الولادة، قال الشاعر:

بغاثُ الطير أكثرها فراخاً وأم الصقر مقلاتٌ نزور⁽³⁾

ومنه "أمْرٌ برور" على مثال فعول، قال الشاعر:

فلا أحدٌ في الناس لا بن ولا أخ ولا أمٌ برور بالبنين ولا أبُ⁽⁴⁾.

فذكّر؛ لأنه مبني على فعول⁽⁵⁾.

فاحتج لتذكير فعول كما جاء في الآية "نصوح" بما سُمع من كلام العرب. وهذا ما كان يفعله عيسى بن عمر كما ذكرنا آنفاً.

وخير ما يؤكد تمسك الكسائيّ وتقديمه للسماع، ما دار بينه وبين عيسى بن عمر حين اجتمعا في بغداد، ودارت المساءلة بينهما على هذا النحو، قال الكسائيّ عن هَمك ما أهمك، فقال: يجوز كذا وكذا، قال: فقلت: عافاك الله، إنما أريد كلام العرب، ولم يجئ

---

(1) ابن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ٧٦/١. نقلاً عن محمود حسني مغالسة، قراءات النحاة الأوائل في الميزان، مصادرها-ملامحها-موقف العلماء منها، دار المسيرة، الأردن – عمان، ط١ ١٤٣١هـ- ٢٠١١م، ص١٢٣.

(2) سورة التحريم، الآية (٨).

(3) ورد البيت في جمهرة العرب ٢٠٢/١، وروايته"وأم الباز...).

(4)ما تلحن فيه العامة، الكسائيّ، ص١٢٣-١٢٤.

(5) معاني القرآن، ص ٢٢٤.

بكلام العرب.(١)

وإنْ وجد السماع أجاز ما لم يكن يجيزه من قبل، وذلك كما في حديثه عن الزبانية في قوله تعالى: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾(٢). قال الفراء: ((قال الكسائيّ بآخره، واحد الزبانية زِبْنِيّ، وكان قبل ذلك يقول: لم أسمع لها بواحد))(٣). مما يدل على احترامه وتسليمه بالسماع. وذلك أن عيسى بن عمر والأخفش يقولان واحده زابن، والعرب تطلق هذا الاسم على مَنْ اشتد بطشه(٤).

وكذلك اعتمد على السماع في القياس اللغوي، عندما سمع قول الأعرابية مع زوجها في تفسير كلمة الفتح في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ (٥). بيني بيني وبينك الفتاح "تريد القاضي"(٦).

وفي هذه المسألة إشارة لما تذكره كتب التراجم، بأنّ الكوفيين يبنون قواعدهم على الشاهد الواحد ولو كان لأعرابية رعناء، كما فعل المبرد مع ثعلب. وكأنّ الفصاحة قُصرت على الرجال دون النساء.

والذي فعله الكسائي في تفسير ألفاظ القرآن الكريم بما جاء من كلام العرب لم

---

(١)مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون؛ مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢، ١٩٨٣م، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) سورة العلق، الآية (١٨).

(٣) معاني القرآن، ص٢٥٧.

(٤)تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف، دار الفكر، ط٢ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م-٤٩١/٨.

(٥) سورة الفتح،الآية (١).

(٦) معاني القرآن، ص ٢٦٠. إنباه الرواة على أنباه النحاة ٧١/٤، خديجة الحديثي، المدارس النحوية- دار الأمل- الأردن، ط٣، ٢٠٠١، ص ٦٢.

يكن بدعاً، بل سبقه إليه النحاة، من ذلك ما روى أبو عبيدة: قال: كنت في حلقة يونس فجاء أعرابي فوقف علينا فقال: "مَنْ ينصرني ينصره الله" فقال: أتتكلم والله من قرب. "مّنْ يرزقني يرزقه الله" قال الله عَزّ وجلّ: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ﴾ (١).أي يرزقه الله(٢).

وما فعله الكسائيّ هو الأصل في أخذ الأحكام عن طريق السماع، وأن يُقاس على المسموع عند عدم الدليل، وهذا ما فعله الفقهاء اقتداء بالرسول ﷺ حين قال لمن سألته عن قضاء عبادة عن أبيها: (أرأيت لو كان على أبيك دينٌ فقضيتيه أكان ينفعه؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحقٌ بالأداء)(٣).

ومعلوم وجود الصلة بين علماء النحو وعلماء الفقه، ويؤيد ذلك ما يحكيه ابن جنّي عن تأثر النحاة بالفقهاء: (وكذلك كتب محمد الحسن(٤)-رحمه الله- إنمّا انتزع أصحابنا منها العلل، لأنّهم يجدونها في أثناء كلامهم، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة بالرفق(٥).حيث يتضح من قوله: (لأنهّم يجدونها في أثناء كلامهم، أنها تأتي طبعاً أي من غير أن يتكلف ذكرها. وما ذكره ابن الأنباري: (لأن النحو معقول من منقول، كما أنّ الفقه معقول من منقول)(٦).

---

(١) سورة الحج، الآية (١٥).

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٧١/٤، خديجة الحديثي، المدارس النحوية- دار الأمل- الأردن، ط٣، ٢٠٠١، ص ٦٢.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم الحديث ٧٣١٥، ٢٩٦/١٣،

(٤) هو صاحب أبي حنيفة وصاحب الكتب النادرة في الفقه، منها الجامع الكبير، والجامع الصغير، ويروى عن الشافعي – رحمه الله- أنّه قال فيه: "ما رأيت سميناً ذكياً إلا محمد بن الحسن"- مات بالري سنة ١٩٨هـ في اليوم الذي مات فيه الكسائي. وقيل: إنّ الرشيد قال: دفنت الفقه والعربية بالري، حاشية المحقق، الخصائص ١٦٣/١ نقلاً عن وفيات الأعيان، لابن خلكان.

(٥) الخصائص: ٨٨/٢.

(٦)لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، طبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص٢٧.

المبحث الثاني

القياس على الشاذ

هذا حكم أطلقه نفر من أصحاب التراجم وبعض ممن عاصروا الكسائي فيما أظن – بدوافع العصبية المذهبية وحب الغلبة للذات، وتبعهم في ذلك بعض المتأخرين والمحدثين.

ومن ذلك قول عبد الله بن جعفر: ((وذلك أنَ الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه، حتى أفسد النحو))(١).

ويقول أبو الطيب اللغوي: (والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكنَّ أكثره مصنوع، ومنسوب إلى مَنْ لم يَقلْه، وذلك بَيّن في دواوينه(٢).

وعلى الرغم من ذلك يذكر أبو الطيب إمامة الكسائي للكوفيين قال: (كان عالم أهل الكوفة وإمامهم إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم(٣).

لكنه لما قال ثعلب: (أجمعوا على أنّ أكثر الناس كلهم رواية وأوسعهم علماً الكسائي)(٤). قال أبو الطيب معلقاً على هذا التعميم: (وهذا الإجماع الذي ذكره ثعلب لا يدخل فيه أهل البصرة)(٥). وكان أبو عمر الجرمي يدل بمعرفته بالفقه والنحو معاً،

---

(١) معجم الأدباء ١٨٢/١٣-١٨٣.

(٢)مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، ط١، ٢٠٠٢، ص١٥٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٤.

(٥)مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي الحلبي، ص٧٤.

وكان يقول: (سلوني عَمّا شئتم من الفقه، فإنيّ أجيبكم على قياس النحو، فقالوا له ما تقول في رجل سها في الصلاة فسجد سجدتي السهو فسها؟ فقال: لا شيء عليه، قالوا له: من أين قلت ذلك: قال أخذته من باب الترخيم. لأنّ المُرخم لا يرخم)(١).

ويقول أبو زيد: ((قدم علينا الكسائيُّ البصرة فلقي عيسى بن عمر والخليل وغيرهما وأخذ منهما نحواً كثيراً. ثم صار إلى بغداد، فلقي أعراب الحُطميّة، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ما أخذه بالبصرة كله))(٢).

ورووا أنّ الفراء قال: (مات الكسائيّ وهو لا يُحسن حدّ نعم وبئس، وأنّ المفتوحة والحكاية(٣). إلى غير ذلك من الأحكام التي نلاحظ أنّ منها ما لحقه في عموم الكوفيين، وما صدر في حقه، وهو إمامهم، ولكي تتبين حقيقة الأمر، ينبغي أن أذكر ما يبُيّنُ الصورة كاملة.

الرد على ما قيل في حقّ الكسائيّ:

فقول عبد الله بن جعفر أنّه" يسمع الخطأ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن...) يدحضه ما ذكره أبو زيد نفسه بمجيئه إلى البصرة ولقائه الخليل وعيسى وأخذه منهما علماً كثيراً.

ويؤيّده سعيه لأخذه النحو من منابعه الأصلية حين سأل الخليل عن مصادر علمه فدّله على بوادي نجد وتهامة والحجاز، ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً، في الكتابة

---

(١)مجالس العلماء، الزجاجي، ١٩١.

(٢) معجم الأدباء، ١٣، ١٨٢-١٨٣.

(٣)نزهة الألباء، في طبقات الأدباء ،الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، تحقيق إبراهيم السامرائيّ، مكتبة المنارة، الأردن الزرقاء، ط٣، ١٩٨٥، ص٤٥.

عن العرب سوى ما حفظ (١).

فلما رجع ووجد الخليل قد مات، ووجد يونس قد تصَدّر مجلسه، فجلس الكسائيّ فيه وجرت بينهما مسائل، أقرّ فيها يونس للكسائي بصحتها وصدّره في موضعه(٢).

بل نقلوا أنّ الكسائيّ "حمل إلى الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيبويه سراً"(٣).

أمّا لقاؤه أعراب الحطميّة في بغداد وإفساده لما أخذه من قبل، فيدحضه أنّ لغة قريش لا ينكر أحدٌ فصاحتها، وأنّ الذكر الحكيم نزل بها، ولم تكن قريش بمعزل، وقد نصّ القران على رحلتي الشتاء والصيف، ونقل السيوطي عن الفراء: "كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحجُّ البيت في الجاهلية، وقُريش يسمعون لغات العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت ألسنتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ.(٤).

أمّا ما ذكره أبو الطيب اللغوي عن شعر أهل الكوفة، وأنّ هذا الحكم فيه عموم، ففيه روح العصبية المذهبية المتمثلة في النزعة البصرية المعادية وقد نقلها في أسوأ صورها حين ذكر قول أبي حاتم السجستاني: "لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقراءات ولا

---

(١) القِفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١، ١٩٨٦م، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٣) مراتب النحويين، ص ٧٤.

(٤)المزهر في علوم اللغة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، محمد علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت، ص ١٣٣.

كلام العرب؛ ولولا الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلاّ حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنّه كان يلقنهم ما يريد، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن وهو قدوتهم وإليه يرجعون(١).ويقول أيضاً عن روايات الكوفيين: "ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء ونحوهم وأعوذ بالله من شرِّهم"(٢).

ويتضح من هذه الروايات العصبية المفرطة والنأي عن العدالة والإنصاف، فكيف يوصف هؤلاء بالوضع والكذب، وفيهم العدول الثُّقاة وصاحب القراءة.

فمثل ما طعن هؤلاء في الكوفيين، يأتي ما يُقابل ذلك فيقول ابن الأعرابي: ((إنّ الأصمعي وأبا عبيدة لا يُحسنان قليلاً ولا كثيراً))(٣) ومن طعنه على الأصمعي قوله: ((سمعتُ من ألف أعرابيٍّ خلاف ما قاله الأصمعي))(٤). فهي عصبية مقابل عصبية.

وأمّا ما رواه أنّ الكسائيّ مات وهو لا يحسن حَدّ نعم وبئس... فيردّه ما نقله واحدٌ ممن اتهموا الكسائي بأنّه أخذ الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وهو ابن قادم حين قال:((قلت للفراء: قد بقى في نفسك شيء من النحو؟ قال: أشياء كثيرة، قلت: فمن تُحبّ أن تلقى فيها؟ قال: أحبُّ لو بقى الكسائي- رحمه الله- وكان أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري يقول: "كان الكسائيّ إذا أخذ معي في اللغة والشعر هوى، وإذا أخذ في النحو علا"))(٥).

---

(١)، مراتب النحويين، أبو الطيب اللغويص ٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٣)معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ٦/٢٥٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ٦/ ٢٥٣١.

(٥) نزهة الألباء، ص٤٥، إنباه الرواه، ٢/٢٦٢.

وروى أبو توبة قال: سمعت الفراء يقول: ((مدحني رجلٌ من النحويين فقال: "ما اختلافك إلى الكسائيِّ وأنت مثله في النحو؟ قال: فأعجبتني نفسي فأتيته فناظرته مناظرة الأكفاء، فكأنيّ كنت طائراً يغرف من البحر بمنقاره"))(١).

يقول إسحاق بن إبراهيم الموصلي: ((ما رأيت في الصنعة أحذق من أربعة: الأصمعي بالشعر، والكسائي بالنحو... وقال كُنْت إذا رأيت كتاب أحد منهم في صناعته، لم تنازعك نفسك إلا أن تكون في تلك الصناعة على أكثر مما سمعت))(٢). فيلاحظ أنّه ذكر معرفة الأصمعي بالشعر، وهو بصري، والكسائي بالنحو وهو كوفي، مما يظهر الاعتدال والإنصاف في هذا القول.

وأمّا ما ذكره أبو حاتم وذلك قوله: ((لم يكن للكوفيين عالم بالقراءات" فيردّه ما ذكره الذهبي: "وإليه انتهت الإمامة في القراءة والعربية". وقال أبو عبيدة في كتاب القراءات: "كان الكسائيّ يتخير القراءات فأخذ من قراءة حمزة ببعض، وكان من أهل القراءة، وهي كانت علمه وصناعته، ولم يجالس أحد كان أضبط منه، ولا أقوم بها منه"))(٣).

قال أبو بكر ابن الأنباري: ((وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم، فيجمعهم ويجلس على كرسيٍّ، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه المقاطع والمبادي))(٤).

---

(١) معجم الأدباء، ١٣/ ١٩٢.

(٢) إنباه الرواة ٢/٢٧٣.

(٣)معرفة الفراء الكتاب على الطبقات والإعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١ ١٩٨٤م، ص ١٢١-١٢٢.

(٤)معرفة القراء الكبار، ص١٢٢.

وكان الفراء يقول: ((لم نَر مثل الكسائي، ولن نرى مثله أبداً كُنّا نظن إذا سألناه عن التفسير أنّه لا يجيب فيه الجواب الثاقب، فإذا سألناه عنه، أقبل يرمينا بالشُّهبان)) (١).

الرؤية الصالحة:

عن نصير قال دخلت على الكسائيّ في مرضه الذي مات فيه..قال: إنّي كنت أُقري الناس في مسجد دمشق فأغفيت في المحراب، فرأيت النبي ﷺ فيما يرى النائم، فقام إليه رجل فقال: بحرف مِنْ تقرأ فأوما إلي(٢).

ويعضد هذه الرواية ما رواه ابن الأنباري عن أبي محمد بن حمدان قال: ((كان رجلٌ يغتاب الكسائيّ فكتب إليه ينهاه، فما كان ينزجر فجاءني بعد أيام فقال لي: رأيت الكسائي في النوم أبيض الوجه، فقلت له: ما فعل الله تعالى بك؟ يا أبا الحسن، قال غفر لي بالقرآن، إلاّ أنّي رأيتُ رسول الله ﷺ فقال لي: أنت الكسائيّ؟ قلت: نعم يا رسول الله؟ قال: أقرأ (وَالصَّافَّاتِ صَفّاً{١} فَالزَّاجِرَاتِ زَجْراً{٢} فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً{٣} إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ{٤}. وضرب بيده كتفي، وقال: لأُباهيَنّ بك الملائكة"(٣).

وهذا ما يؤيد أنّه كان ثقة مخلصاً فيما يرويه، وهذا ما لم يمنع ابن جنّي رغم ميوله للبصريين- وقد أكثر من التصريح من قول ذهب أصحابنا يعني البصريين- من أن يشهد عليه بالحق: ((وكان هذا الرجل كثيراً في السداد والثقة عند أصحابنا))(٤). ويدعم ما ذهب إليه ابن جنّي ما يحكيه الفراء أنّه دخل على الكسائيِّ يوماً وكان يبكي، فقلت له

---

(١) المصدر نفسه، ص١٢٤.

(٢)، نزهة الإلباء، ابن الأنباري ، ص ٦١ -٦٢. الزجاجي، مجالس العلماء، ص ١٦٢.

(٣)غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، تحقيق جوتلهف برجستراس، مكتبة الخانجي- القاهرة- ١٩٣٢م، ص ٥٣٧.

(٤) الخصائص ٨٩/٢.

ما يُبكيك؟ فقال: هذا الملك يحيى بن خالد يوجه إليّ ليحضرني فيسألني عن الشيء، فإن أبطأت في الجواب لحقني منه عتب، وإن بادرت لم آمن من الزلل. قال: فقلت له يا أبا الحسن مَنْ يعترض عليك؟ قُلْ ما شئتَ فأنت الكسائيُّ فأخذ لسانه، وقال: قطعه الله إذن إذا قلت: ما لا أعلم(١). ولا عجب في ذلك، فهذا شأن القُرّاء والمحدثين في أنّهم ثقاة عدول.

أما ما ذكره أبو حاتم من قوله: "علمه مختلط بلا حجج ولا علل"، فحسبه أنّ منهجه الذي اختَطّه لنفسه، أن يكون منهج القُرّاء، منهج رواية وسماع تدعمه معرفته وإحاطته بلغة العرب وأشعارها، وهذا هو الأصل في وصف الظواهر، فلا يلجأ إلى التأويل والتعليل إلاّ إذا دعت إليه الضرورة".

ولنا أن نقول إنّ الجري وراء الحجج والعلل كان لأمرين أحدهما: حُبّ الغلبة للذات والمذهب، يوضح ذلك غلوَهم. في ذكر أوجه الكلام لتعليل ما ذهبوا إليه كما في أولوية إعمال أحد عاملي التنازع، وعامل النصب في المفعول به، وغير ذلك مما لا يترتب عليه خلاف لهجي.

والثاني: تشدد النحاة في وضع قواعد النحو العربي بزعمهم أنهم لا يأخذون اللغة إلا من البدو، وتضييقهم بتحديد سقف زمني لمن يُحتج بشعره، وأبعدوا كثيراً من الشعر الفصيح، وبعض قراءات القرآن. على ما سنوضحه فيما بعد إن شاء الله.

أما قوله حكايات عن العرب، فلم يكن الكسائيّ وحده ما احتج بما حكاه عن العرب، بل سبقه لذلك عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب شيخا سيبويه وغيرهم.

---

(١) نزهة الألباء، ص ٦٣.

المبحث الثالث

ما يُدفع القول بأنه يقيس على الشاذ

أول ما أبدأ به الردّ في هذا الأمر ما قاله سيبويه: "الشاذ إذا كان له وجه جيد"⁽¹⁾. يقول المخزومي: ((إذا التمسنا وجهاً لكثير مما عدّه البصريون شاذاً فإننا لا نعدمه. إنّ كل ما قيل في نحو الكوفيين صدر عن خصومهم الذين دفعتهم العصبية المذهبية كالرياشي والسجستاني وأضرابهما من القدماء))⁽²⁾.

ومرد ذلك إلى الخلاف بين النحاة في توجيه كلام العرب قال ابن جنّي: ((فالخلاف إذن بين العلماء أعمّ منه بين العرب وذلك أنّ العلماء اختلفوا فيما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا فيما اختلفت العرب فيه وكلٌّ ذهب مذهباً، وإنْ كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً))⁽³⁾.

فإذا كنا نجد الخلاف في المذهب الواحد فتجد المبرد يخالف سيبويه، وينتصر ابن ولاد لسيبويه على المبرد، ويؤيد ابن جنّي وابن كيسان تارة مذهب البصريين، ويخرجان عليه تارة وأخرى، وعند أضربهما كثير.

فالسؤال بعد ذلك ما هو مقياس الحكم بالشذوذ؟ إذا قلنا: ما خالف المقيس المطرد، فقد وجدنا عند البصريين أنفسهم ما يخالف ذلك، أليس الاطراد يبنى على الكثرة؟ أو قلنا بمخالفة الأصول التي بُنيت عليها هذه القواعد كإعمال الفرع عمل الأصل"، وإعمال عاملين في معمول واحد، أو إعمال حرف الجر المحذوف، أو منع الفصل

---

(١) أبو بشير عمرو بن عثمان بن قنبر الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون.

(٢) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي- بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، ص ٣٨.

(٣) الخصائص ١٦٨/١.

بين المتضايفين. أو مخالفة كلام العرب إلى غيره.

فإذا وجدنا ما يخالف ما ذكرناه، وما يتجاوزه بكثير فكيف يستقيم بعد ذلك إطلاق عموم الحكم على الكسائيّ بأنّه قاس على الشاذ فأفسد النحو.

فأي إفساد هذا، وللكلام العربي أوجه متعددة في أعلى نصوصه فصاحة وهو الذكر الحكيم. بل نجد في هذا التعدد معاني ودلالات مختلفة، بالإضافة إلى ما فيه من تيسير على الناس ليقرؤوا بما جرت عليه ألسنتهم.

وسأذكر نماذج لما خالف فيه البصريون أنفسهم مبادئهم التي وضعوها لإنشاء قواعد النحو العربي. فمن ذلك مبدأ الكثرة، وهو الأصل في اطراد القواعد، فخالفه البصريون حين رفضوا مجيء المصدر المنكر حالاً. وهذا مذهب سيبويه: ((وذلك قولك: أتيته ركضا، وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً، وليس كل مصدر، وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب، يوضع هذا الموضع)) (١).

وخالف المبرد سيبويه فأجازه: ((ومن المصادر ما يقع في موضع الحال، فيسد مسدّه، فيكون حالاً؛ لأنه ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: قتلته صبراً... فهذا يدل على ما يرد مما يشاكلها، ويجرى على صنف منها)) (٢). ووافقه الزمخشري معللاً ذلك بمجيء الصفة مصدراً قال: ((وقد يقع المصدر حالاً، كما تقع الصفة مصدراً، وذلك قولك: " قُمْ قائماً")) (٣).

ويذهب ابن عقيل مذهب سيبويه مبيناً علة منع مجيء الحال مصدراً بقوله:

---

(١) أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣ ١٩٧٩م، ٣٧٠/٢.

(٢)المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عُضيمة، دار الكتاب المصري- القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م، ٢٣٤/٣.

(٣)المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل بيروت- لبنان- ١٣٢٣هـ ص٦٢.

((حق الحال أن يكون وصفاً، وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم، وحسن، ومضروب، فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل، إذ لا دلالة على صاحب المعنى، وقد كثُر مجيء الحال مصدراً، لكنه ليس بمقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل))⁽¹⁾.

فمن خلال ما ذكره ابن عقيل ترى تحكم قياس هؤلاء في قواعدهم، فلم تكفِ كثرة مجيء المصدر، وإن كان هذا الأصل في بناء الأحكام العربية للقول بقياسه. فماذا نقول بعد هذا إذا علمنا أنّ مثل هذا ورد كثيراً.

ومن ذلك ما جاء في باب النسب من غير إلحاق ياء النسب. إذ لا يقيسه سيبويه: ((وذلك قولك: لصاحب الثياب: ثوّاب، ولصاحب العاج: عَوّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها جمّال، ولصاحب الحُمُر التي يَعْمَلُ عليها: حَمّار، وللذي يعالج الصرف: صَرّاف. وذا أكثر من أن يُحصى)) ⁽²⁾. وإذا كان هذا أكثر من أن يُحصى. فلِمَ لا يُقاس عليه. وقد قال بقياسهما المبرد⁽³⁾.

ما أجيز على القليل:

ومن ذلك إجازة سيبويه لمجيء الحال من النكرة دون مُسَوِّغ. إذا الأصل في صاحب الحال التعريف؛ لأنّه محكوم عليه، والحكم على النكرة لا يجوز. قال سيبويه: ((ومثل ذلك: مررتُ برجل قائماً))، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وهو قول الخليل –رحمه الله– ومثل ذلك " عليه مائة بيضاً" والرفع الوجه⁽٤⁾.

---

(١)شرح ابن عقيل،بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر –بيروت ١٩٩٤م، ٥٠٠/١.

(٢) الكتاب ٣٨١/٣.

(٣) المقتضب، ١٦١/٣.

(٤) الكتاب ٢/ ١١٢

وكان سيبويه يوجه القليل: ((ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً))(١). وهذا في الحديث عن عامل النصب في المفعول معه، وإليه أشار ابن مالك بقوله(٢):

وبعد "ما" استفهام، أو كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب

والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون. وأجاز ترك إعمال أنِ المصدرية المضمرة على قلة، قال: ((وتقول مُرْه يحفِرْها... ولو قلت مُرْه يحفرُها على الابتداء كان جيِّداً، وقد جاء رفعه على شيء: هو قليل في الكلام على مُرْه أن يحفَرها، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في " عسينا نفعلُ، وهو قليل في الكلام لا يكادون يتكلمون به)) (٣).

قال الرضي: (("أحْسنْ بزيد! فعند سيبويه أمر ومعناه الماضي، منْ أفْعَلَ أي: صار ذا فعل كـ"ألحم" أي: صار ذا لحم، والباء بعد في الفاعل زائدة...وضعف قوله بأنّ الأمر بمعنى الماضي مما لم يُعهد.. وبأنّ زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول)) (٤).

وذكر الرّضي أنّ مذهب سيبويه والكسائيّ أنّ "ما" معرفة تامة في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٢٧ ﴾ (٥). ويُضعِّفه عدم مجيء "ما" بمعنى المعرفة التامّةَ أي

---

(١)شرح المفصّل ،ابن يعيش، ١٤٦/٣.

(٢) انظر ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل- بيرون، ص ٢٨٢.

(٣) الكتاب ٩٩/٣.

(٤)شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١ ١٩٨٨م، ٢٣٤/٤.

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٧١).

بمعنى الشيء في غير هذا الموضع إلاّ ما حكى سيبويه(١) أنّه يُقال: " إنّي مما أفعل ذلك" أي: من الأمر والشأن أن أفعل ذلك)) (٢).

ومنه ما أورده الجرمي بمجيء "أل" للاستفهام قال ابن هشام: ((ومن الغريب أن تأتي الـ للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: " أل فعلتَ؟"، وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً، كما في الآل عند سيبويه)) (٣).أليس هذا خلاف الأصل ومما أجازه سيبويه على النادر مجيء (ما) نكرة موصوفة. قال ابن الحاجب: و"ما" ابتداء نكرة عند سيبويه)) (٤). قال الرضي: ((ومذهب سيبويه ضعيف من وجه؛ وهو أنّ استعمال "ما" نكرة موصوفة نادر، نحو: {فَنِعِمَّا هِيَ} على قول، ولم تُسْمع مع ذلك مبتدأة))(٥).

ولم أرد بذلك أن أتتبع ما قيل في مذهب سيبويه في هذه المسائل، ولقائل أن يقول: مَنْ هو الرضي حتى يُضعِّف أقوال سيبويه، وأقول إنّني ذكرت ذلك، لأبيّن ما يكون من خلاف في المذهب الواحد، فعلى المشهور من آرائه أنّ الرضي يوافق مذهب البصريين وهو من المحققين، ويدعم ذلك أنّه يعلل لكلامه بما وقف عليه من سَماعه عن العرب، مما يُشير إلى حسن إطلاعه ومعرفته بكلام العرب.

وربما بُنى الحكم على عدم السماع:

ومن ذلك ما قاله سيبويه: إنّ فُعُلان لم يأتِ في كلام العربِ إلا في سُلطان، وكان عيسى بن عمر يُحرّك راء "قُرُبان" بالضم انسجاماً مع حركة القاف في قوله تعالى:

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥٦.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، ٤/ ٢٥٠.

(٣)مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١/ ٥٤.

(٤) المصدر نفسه ٤/٢٣٣.

(٥) المرجع السابق، ٤/٢٣٤.

﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٍ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُ ﴾(١). على وزن فُعلان. والغريب أنّ سيبويه قال: ((ليس في الكلام اسمٌ على فُعُلان إلاّ سلطان)). فَعّلق السيوطي بعد هذا على الكلام: ((وقرأ عيسى بن عمر)) "بقُرُبان" بضمتين)) (٢).

ومن ذلك إنكاره مجيء مفعول مصدراً، ((قرأ عبد الله بن مسعود "ميسوره" في قوله تعالى: ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٍ ﴾ (٣) بإضافة ميسور إلى ضمير الغريم، وخُرِّجت على أنّ "ميسور" مصدر(٤)، كما قال الأخفش: كالمعقول والمجلود، في قولهم: ((ما له من معقول، ولا مجلود))، أي: عقل ولا جلد. ومذهب سيبويه لم يثبت مجيء مفعول مصدراً... والحجة للأخفش من وجهين: هذه القراءة، وما سمعه من العرب، ومَنْ سَمع حُجّة على مَنْ لم يسمع)) (٥).

وقد روى عن الجرمي في مسألة بناء "أي" وإعرابها قوله: ((من حيث خَرَجتُ من الخندق- يعني خندق البصرة- حتى صرتُ إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول:"اضرب أيُّهم أفضلُ" أي كلهم نصب)) (٦). وعلق ابن يعيش على هذه المسألة بقوله: ((وهذه الحكاية

---

(١) سورة آل عمران، الآية (١٨٣).

(٢) المزهر في علوم اللغة ١٨/٢ نقلاً عن محمود حُسني مغالسة، قراءات النحاة الأوائل في الميزان مصادرها- ملامحها- موقف العلماء منها، دار المسيرة- الأردن- عمان، ط١ ٢٠١٠م، ص١٨٣.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٨٠.

(٤)البحر المحيط ٣٤٠/٢.

(٥)الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، الدار السودانية للكتب، ط١ ١٩٨٨، ص ٢٣٤.

(٦)ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي، شرح المفصل، عالم الكتب-بيروت ١٤٦/٣

لا تمنع أن يكون غيره سَمع خلاف ما رواه، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب)) (١).

وأنشد أبو عمرو للشاعر غَسَان بن وعلة(٢).

إذا ما أتيت بني مالك ... َسَلِّم على أيُّهم أفضل(٣)

وتفسير هذه المسألة أنّ هناك راوٍ سَمع وراوٍ لم يسمع، فعلى أيٍّ وجه سيكون الحكِّم النحويّ فسيبويه سَمَع ذلك وحكاه(٤). وإنْ خطأ بعض النحويين كلام سيبويه قال النّحاس: ما رأيت أحداً من النحويين إلاّ وقد خطّأ سيبويه في هذا(٥)، وقال الزجاجي: ((ما يبين أنّ سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما))(٦). وجاء في خزانة الأدب أنّ البيت رُوي بالخفض.

- فسلم على أيّهم أفضل

وحينئذ لا شاهد يكون فيه للبصريين(٧).

وما حدث من تغيير في الشواهد:

ولا أريد بذلك التشكيك في كلام العرب، ومنه سيقت هذه القواعد، لكن لّما كان الكلام في مَعْرض ما قيل عن ظاهرة الشذوذ، التي كانت نتيجة لتمسك النحاة لما بُني عن أشعار العرب، فما خالفها حكم عليه بالشذوذ أردت أنّ أُبيّن أنّ هذه القواعد

---

(١)المصدر نفسه ١٤٦/٣.

(٢)هناك اضطراب في نسبة البيت لقائله فبتارة يُعزى إلى رجل اسمه غَسّان كما مو صنيع ابن الأنباري، وتارة أخرى ينسب إلى غسان كما فعل ابن هشام الإنصاف ٧١٥/٢ الخزانة ٦١/٦.

(٣)البيت في شرح ابن عقيل ١٦٢/١ وابن منظور، لسان العرب مادة أيّ.

(٤)خزانة الأدب ١٦/٦

(٥)إعراب القرآن ، النحاس، ٢٤/٣.

(٦)مجالس العلماء، الزجاجي، ص ٢٣١. نقلاً عن نظرية النحو العربي، وليد حسين، ص ١٨٢.

(٧)المزهر ، السيوطي، ١٧١/١.

بُنيت على استقراء ناقص كما نقلنا عن أبي عمرو آنفاً، علاوة على ذلك فقد نُقل أنّ القليل نفسه أصابه تغيير الرواة أو النحاة، وإنْ أحسن الظن بهم في هذا الصنيع.

ونجد أنّ النحويين أو اللغويين يُغيّرون في الأشعار، ويُبدِّلون بعض الشواهد على نحو يؤيد مذاهبهم، وقد أُثر عن الخليل قوله: ((إنّ النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس منه كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت))(١). وربما كان من هذا القبيل قول سيبويه عن أحد شواهده " زعموا أنّه مصنوع"(٢).

ومن ذلك ما انشده المبرد، عندما ورد الدينور زائراً لعيسى بن ماهان حين سأله: ما الشاة المجثمة التي نهى النبي صلى الله عليها وسلم عن أكل لحمها؟ فقال: هي الشاة القليلة اللبن، فقال: هل من شاهد، قال: نعم قول الراجز:

لم يبق من آل الحميد إلاّ عنيز لجبة مجثمة

فلمّا أجاب أبو حنيفة الدينوري خلافه اعترف بوضعه للبيت: فقال: صدق الشيخ أبو حنيفة، فإنّني أنِفْتُ أن أرد عليك من العراق. وذكرى ما قد شاع، فأول ما تسألني عنه لا أعرفه، فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البهت)) (٣).

وقال السيوطي: ((وقد وضع المولدون، أشعاراً، ودسّوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب، وذكر أنّ في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً)) (٤).

ويقول ابن سلاّم: ((وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر، ولا يضبط الشعر إلا

---

(١)الكتاب ١٨٧/١.

(٢)معجم الأدباء، مرجع سابق، ٣٠/٣.

(٣)الاقتراح، ص ٦٠.

(٤)طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، ٦٠/١.

أهله))[1]. وربما أخذ الشاعر البيت بعينه ولم يُغَيّره من ذلك بيت النابغة[2]:

تعْدو الذئابُ على مَنْ لا كلاب له وتحتمي مريض المسْتفر الحامي

يروي للزبرقان:

إنّ الذئّاب ترى من لا كلابَ له وتحتمي مريض المستفر الحامي

قال ابن سلاّم: سألت يونس عن البيت، فقال: هو للنابغة، أظنُّ الزبرقان استزاده في شعره كالمثل حيث جاء موضعه لا مجتلباً له. وقد تفعل ذلك العرب لا يريدون سرقة). ويتضح من كلام يونس أنّ مثل هذا لا يكون من باب السرقات، لكن تغيّرت رواية البيت، فلماذا يمنع تعدد الرواية من إجازة الاستشهاد بالحديث النبوي وغيره.

المبحث الرابع

أثر إطلاق عموم الأخذ بالشاذ في النحو العربي

إن إطلاق الحكم بالشاذ الذي تحدثت عنه في المباحث السابقة، وفي مستوى هذه الهجمة الشرسة على واحد من أئمة القراءة والنحو، لابد له من آثار سالبة على القراءات من جهة، وما يترتب على ذلك من مواقف النحاة منها، وما ينعكس من ذلك على قواعد النحاة أيضاً.

فترتب على إصدار الحكم بالشذوذ، الذي بَيَّنْتُه بما أوردتُ من شواهد أنّه لا يكاد يتحقق، نعم ومما هو معلوم بالضرورة أنّ هنالك بعض الظواهر تكاد تكون نادرة في كلام العرب، وفي اعتقادي أنّه وعلى الرغم من ذلك يصعب بل ويمنع ردّها ووصفها بعدم الدراية أو الوهم أو نحو ذلك، لما يعلم من حالها أنّه من المتقرر أنّها فصيحة وبعيدة

---

[1] (١)طبقات فحول الشعراء ابن سلام، ٥٧/١.

[2] (٢) المصدر نفسه.

عن الخطأ، كما في قراءات القرآن، ولاسيما متواترها، والأحاديث الصحيحة، وما حكاه الثقات مما ورد من كلام العرب.

وترتب على ذلك وصف ما جاء به السماع بالضرورة، كمجيء فعل الشرط مضارعاً، والجزاء ماضياً، ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر "تَطّيَّروا" في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ (١). تطَّيرُواْ "(٢). بتخفيف التاء والطاء فعلاً ماضياً على أنّه جواب تُصيبهم. وهذا عند سيبويه. مخصوص بالضرورة..نحو قول الشاعر(٣):

مَنْ يكدني بسيءٍ كنتُ منه   كالشجا بين حلقه والوريد

فنجد أنّ سيبويه يجعل ما ورد السُماع به مخصوصاً بالضرورة في حين أنّه يجيز ما لم يرد في كلام (العرب)، وذلك ما رواه سيبويه نفسه عن عيسى بن عمر. " وكان عيسى بن عمر يقول: "يا مطراً" يشبهه بقوله "يا رجلاً، يجعله إذا نُوِّن وطال كالنكرة. ولم يسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس)) (٤).

ووصفه ابن هشام بأنّه قليل، قال في أوضح المسالك: ((وهو قليل نحو" مَنْ يَقُم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له)) (٥)، ومنه ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ﴾ (٦).

---

(١) سورة الأعراف الآية (١٣).

(٢)البحر المحيط ، أبو حيان، ٣٧١/٤، نقلاً عن مغالسة، قراءات النحاة الأوائل في الميزان، مرجع سابق، ص ١٤٧.

(٣)البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه المقتضب ٥٩/٢، والخزانة ٦٥٤/٣.

(٤)الكتاب ٢٤٢/٣.

(٥)محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري طبعة مرتبة ومرقمة حسب المعجم المفهرس وفتح الباري، دار السلام للنشر والتوزيع-الرياض، ط١ ١٤١٧هـ باب قيام ليلة القدر من الإيمان رقم الحديث ٣٥، ص١١.

(٦)سورة الشعراء، الآية (٤).

لأنّ تابع الجواب جواب، ورَدّ الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين، إذ خَصّوا هذا النوع بالضرورة))(١).

وما ذهب إليه ابن هشام تبعاً لقراءة عيسى بن عمر هو اختيار الفراء وابن مالك اللذين قالا. إنّه جائز في السعة، وروى قول عائشة رضي الله عنها عندما أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يُصلي بالناس في مرضه: ((إنّه رجل أسيف متى يَقُمْ مقامك رقّ)) (٢). وقال الشاعر(٣):

إنْ تصرمونا وصلناكم، وإنْ تصلوا ملأتُم أنْفُسَ الأعداء إرهاباً

وقال قعنب بن أم صاحب:

إنْ يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً عَنِّي، وما يسمعوا من صالح دفنوا(٤).

ويلاحظ في هذه المسألة كثرة الشواهد مع تنوعها بدءاً بقراءة عيسى ثم الحديثين الصحيحين المرويين عن البخاري، وطائفة من الشواهد الشعرية المذكورة، وما ورد في مواضع أخرى أليس يكفي هذا لخروج هذه المسألة من الضرورة.

وبالأحرى أنّ يُبيّن مفهوم الشذوذ عند هؤلاء؟ ولنا في ما ذكره ابن هشام عبرة، حين وصَفَه بأنّه قليل، فهذا أهون من نعته بالضرورة، لأنّ ذلك مدعاة للقدح في القراءة وغيرها مما يشابهها في هذا الحكم.

ولماذا لا يفعل سيبويه- وهو أعلم منّا بذلك- ما يقود إلى المساس بمجموعة من

---

(١) ابن هشام الأنصاري أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر ٢٠٦/٤.

(٢)صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٨٤، ص ٦٩٣.

(٣) البيت مجهول من شواهد العيني ٤٢٨/٤، والهمع ٥٩/٢، والأشموني ١٧/٤.

(٤)انظر علّة السالك على أوضح المسالك ٢٠٦/٤.

النصوص الصحيحة، أما له في شيخ قراء البصرة أبي عمرو بن العلاء قدوة. إذ أجاب حين سأله رجلٌ: ((أخبرني عَمّا وضعت مما سمّيته عربية: أيدخلُ فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجَّة؟ فقال: أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفني لغات)) ⁽¹⁾. إذ لا يجدون ما يسوِّغ قبول جزء من اللغة، وترك الآخر على أساس الكثرة أو القلة، لذلك اعتمد أبو عمرو بن العلاء مبدأ الكثرة أصلاً، ولم يمنع ما صَحّ سماعه من العرب. كما عرف عنه بأنّه "كان أشد تسليماً للعرب"⁽²⁾، لا يطعن عليها⁽³⁾.

وقال يونس بن حبيب موضحاً ثقة أبي عمرو وأمانته في نقله عن العرب: ((لو كان أحدٌ ينبغي أن يؤخذ بقوله كُلّه في شيء واحد، لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كُلّه، ولكن ليس مِنّا أحدٌ إلاّ وأنت آخذ بقوله وتارك)) ⁽⁴⁾.

ولمكانة أبي عمرو بن العلاء في المذهب البصري، ولحرصهم في المحافظة على قواعدهم، اضطربت آراؤُهم تجاه بعض قراءاته التي أثارت جدلاً بين العلماء، ومن أكثر القراءات إثارة قراءة قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ ⁽⁵⁾. فقراءة الجمهور بإظهاره الكسرة، ولكن اليزيدي روى عن أبي عمرو أنّه يُسُكّن، وقد جوّز أبو حيان الكسر إجراءً للمنفصل من الكلمتين مجرى المُتّصل في كلمة واحدة، فأجرى المكسورات في بارئكم

---

(1)طبقات النحويين واللغويين، الربيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٤م، ص٣٤. وإنباه الرواه ١٠٥/٢.

(2)طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

(3)المصدر السابق نفسه، ص ٢٨.

(4)طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص ٢٨.

(5)سورة البقرة ، الآية (٥٤).

مجرى إبل التي يجوز أن تسكن الباء فيها فيُقال إبْل)) (١).

وسيبويه يرى أنّ أبا عمرو لا يمكن أن يقع في مثل هذا، يقول: ((وأمّا الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربُها، ومن مأمنك يسرعون اللفظ ومن ثم قال أبو عمرو (إلى بارئكم)، ويدلك على أنّها متحركة. قولهم: من مأمنْك، فَيُبَيِّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون)) (٢). وقد أيد ابن جنّي سيبويه في رواية الاختلاس ((والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها ألبتة، وهو اضبط لهذا الأمر من غيره، من القُرّاء الذين رووه ساكناً، ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية)) (٣).

فيرى من سمعه أنّه قد أسكن، ولم يُسكن ولمّا كان أبو عمرو بن العلاء مصدراً عظيماً من مصادر النحو واللغة والقراءة، وهو إمام المدرسة البصرية التي نبع فيها هؤلاء النحاة جميعاً، وإذا قال شيئاً لم يكن مفر من قبوله والرضوخ إليه، قال ابن جنّي: ((ولابد من إحسان الظن بأبي عمرو، ولاسيما وهو القرآن، وما أبعده عن الزيغ والبهتان))(٤).

وقال ابن الجزري: ((لكن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً ..ولكنه قال: القياس غير ذلك، وإجماع الأئمة على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازها هنا))(٥). ودافع عن أئمة القراءة بقوله: ((إنّ من يزعم أنّ أئمة القراءة ينقلون حروف

---

(١)البحر المحيط ٢٠٦/١.

(٢)الكتاب ٤/ ٢٠٢.

(٣) الخصائص ٣٦٨/١.

(٤)المحتسب ٢٧٢/٢ نقلاً عن صلاح شعبان، مواقف النحاة من القراءات القرآنية، دار غريب للنشر ٢٠٠٢.

(٥)ابن الجزري أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر، راجعه وصححه علي محمد الضباع- دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٧٨م، ص ٢١٣-٢١٤.

القرآن من غير تحقيق ولا بصيره ولا توفيق؛ فقد ظَنّ بهم ما هُمّ مبرؤون، وعنه منزهون، فضلاً عن أنّ القراءة لهجة تميم، وهي قبيلة كبرى، وصاحبها يقول: ((لولا أنّه ليس لي أن أقرأ إلاّ بما قرأتُ، لقرأتُ حرف كذا كذا وحرف كذا كذا)) (١).

ودافع القُراء عن الزبيدي وقدرته على ضبط ما سمعه عن أبي عمرو، فساقوا حُجّة لا تقبل الرّد، وذلك أنّ اليزيدي:((روى أنّ أبا عمرو كان يُشِم الهاء من))يهدي والخاء من "يخصمون" شيئاً من الفتح، فلو كان قد أساء السمع، ولو كان ضعيف الدراية، لما فصل سمعه في قراءة أبي عمرو بين حالتين متقاربتين، ولزعم أنّهما جاءتا على وجه واحد، فإذا بيّن الإشمام في قراءة، والإسكان في أُخرى، دلّ على تحريه وجه الضبط فيما يأخذ عن شيخه))(٢).

ففي هذه المسألة أمور:

أولاً: أنّ أبا عمرو قرأ بوجهين: التسكين والاختلاس قال الرعيني: ((قرأ أبو عمرو في رواية الدوري "بارئكم" في الموضعين باختلاس كسرة الهمزة، وكذلك اختلس ضمه الراء في يأمركم))، و"يأمرهم" و"ينصركم" و"يشعركم" حيث وقع، وسكَّن أبو شعيب الهمزة والراء فيهنّ، وحقق الباقون الحركة فيهِنّ)) (٣). وسيبويه نفسه يُقرِّر بأنّه لا تجوز مخالفة القراءة لأنّها السنة)) (٤).

وإنْ أوهم بأنّه كان يسكن الهاء ويشمها شيئاً من الفتح في قوله:﴿ قُلْ هَلْ مِن

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢١٣/٢.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢١٤/٢.

(٣)الكافي في القراءات السبع، الرعيني، ص ٧٨.

(٤) الكتاب ٧٤/١.

شُرَكَآئِكُم مَّن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهۡدِي لِلۡحَقِّۗ أَفَمَن يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ ٣٥ ﴾ (١). بحُجّة أنّ السكون ضد الحركة، ولا يجتمع الشيء وضده، والصحيح عنده أنّ أبا عمرو كان يُخفي الفتحة ويختسلها)) (٢).

وقد أنصف القراء اليزيدي وهو الحقّ لأنه نحوي، لا يفوت عليه مثل ذلك.

ثانياً: يبدو أنّه ومن خلال موقف النحاة من هذه الكلمات، يؤسسون لمبدأ أنّ قواعدهم هي الأصل، وما خالفها موضع نظر، وإنْ كان ذلك المنقول قراءة عن أحد القُراء السبعة. والذي يظهر لي أنّه لولا مكانة أبي عمرو عند نحوي المدرستين لحملت القراءة على الشذوذ أو الخطأ، ويظهر ذلك عند الفراء من خلال موقفه من قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ (٣). بنصب "وأَكُن" فصوّبها معلّلاً حذف الواو، بأنّه ربما حذفت من الكتاب كما يكتبون "الرحمن" وسليمان، بطرح الألف والقراءة فيها بإثباتها، وقد أسقطت الواو من قوله ﴿ سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ (٤)، ومن قوله: ﴿ وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ ﴾ (٥). والقراءة على نية إثبات الواو. وأسقطوا من الأيكة ألفين فكتبوها "لئكة" (٦). ولكن الفراء يأتي بعد دفاعه عن هذه القراءة متحمساً لها- برأي آخر، فيصرح بأنّ اتباع المصحف إذا وُجد له وجهاً من كلام العرب أحبُّ إليه من

---

(١) سورة يونس الآية (٣٥).

(٢) انظر ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العال مكرم، القاهرة ١٩٧٧م، ص٥٥.

(٣) سورة المنافقين، الآية (١٠).

(٤) سورة العلق، الآية (١٨).

(٥) سورة الإسراء، الآية (١١).

(٦) سورة الشعراء، الآية (٤).

خلافه، ولا يستحب قراءة ((وأصدق وأكون))لزيادة واو عمّا في الكتاب)) (١). وقد أشار ابن فارس إلى رأيه الثاني، ووافقه عليه بقوله:((والذي قاله الفراء حسن))(٢).

فإذا روى قراءات القرآن الثقاة كأبي عمرو وغيره من السبعة، بل العشرة، ولا يستشهد بها، فعلى أي أصل قَعّدَ هؤلاء قواعدهم، لذلك تعجب إبراهيم السامرائي من صنيع هؤلاء فقال: ((ولا أدري كيف يتخذ النحويون لغة الشعر مادتهم في الاستشهاد، بحيث كان للشعر الغلبة على عامة الشواهد اللغوية والنحوية، ولم يأخذوا بالحديث؟ ومع أنّ لغة الشعر، لغة خاصة للوزن والقافية فيها سلطان، ومن هنا جاز للشاعر ما لا يجوز للناثر فكيف تكون مادة تقوم عليها القواعد النحوية)) (٣).

ثالثاً: هذه القراءة توافقها لهجة تميم، وهي من أعلم القبائل فصاحة، ومن التي أَقَرّ البصريون بالأخذ(٤) عنها. فعلى أيٍّ كان استنادهم في القول بالمقيس أو الشاذ؟

وما يؤيد عدم التزامهم بما أقرّوا به في أخذهم عن قبائل العرب، كما حدث مع لهجة تميم في القراءة السابقة فكذلك قال واحد منهم وهو أبو حاتم((لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها))(٥) وذلك تعقيباً على استعمالهم لفظ سكرانة، لأنّهم يؤنثون فعلان بالتاء مطلقاً)) (٦). ومن ذلك ما أجازه الكسائي بحذف ألف "ما" الإستفهامية دون أن يدخل

---

(١) الفراء معاني القرآن ٢/٢٩٣.

(٢) الصاحبي، ص ٣٩ نقلاً عن محمود حسين مغالسة، قراءات النحاة الأوائل في الميزان، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٣)المدارس النحوية اسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفمر- عمان، ط١ ١٩٨٣م، ص ٢٧.

(٤) انظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، ط١ ١٩٧٦م، ص٥٦. ((والذين عنهم نقلت العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: تميم، وقيس، وأسد...ثم هُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين)).

(٥) حاشية يس ٢/٢١٣.

(٦) حاشية الخضري ٢/٩٧ نقلاً عن سعيد جاسم، القياس في النحو العربي وتطوره، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤.

عليها حرفُ جرٍّ محتجاً بما حكاه: أنّ بعض كنانة يقولون: معندك ومصَنعتَ؟ ...ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف. ومن استعمالها هكذا غير مجرورة قول أبي ذؤيب:((قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج، أحلُّوا بالإحرام فقلت: مَهْ؟ فقيل لي هلك رسول الله ﷺ.

ووَفقْ أصولهم هذه لجؤوا إلى التأويل والتقدير ومنه قول الحجاج لليلى الأخيلية: ثم مَهْ؟: قال: ثم لم يلبث أنّ مات))(١) فيما خالف قواعدهم، وإنْ كان له وجه عند غيرهم، ومن ذلك ما أجازه الكسائي من تقديم معمول اسم الفعل عليه محتجاً بقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾(٢) بتقديم كتاب وهو معمول على عامله وهو "عليكم"، فيردّون ذلك، بأنّ اسم الفعل فرع على الفعل فلا يُقدَّم عليه، لئلا يكون للفرع على الأصل مزية)) (٣). ويؤيد مذهب الكسائي قول الشاعر:

يا أيّها المائح دولي دونَكما

ولذلك أرى أنّ صنيعهم هذا في ترك جزء من كلام العرب. وأخذهم الآخر، لا يسلم من تعارض الأدلة، ويظهر ذلك فيما حكاه سيبويه عن العرب.

((أمّا العسل فأنا شَرّاب)) (٤) فتقدم على العسل، وهو معمول لصيغة المبالغة

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،جمال الدين عبد الله بن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب – بيروت، ط٣ ١٤٠٣هـ ص٢١٥.

(٢) سورة النساء، الآية (٢٤).

(٣)أنظر ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن أبي بكر، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت١٩٩٧، مسألة(٢٨).

(٤) البيت في أوضح المسالك ٨٧/٤.

عن اسم الفاعل، وهو فرع عن الفعل⁽¹⁾. وهذا احتجاج بشاهد على خلاف شرطهم، الذي يفرق بين أعمال الأصل والفرع. ومما خالف شرطهم أيضاً إعمال صيغة (فَعِل) النصب فيما بعده، ويظهر ذلك فيما أنشده سيبويه⁽²⁾.

حَذِراً أمُوراً لا تغير وآمن * ما ليس مُنجيه من الأقدار

لذلك جاءت تخطئة سيبويه من أحد أئمة المذهب البصري وهو المبرد وهذا ما حكاه النحاس: ((وهذا البيت عند أبي العباس المبرد مما غلط فيه سيبويه؛ فلا يتُجاوز عنده أنّ "حَذِر زيداً"؛ لأنّ "حَذِر" شيء في الهيئة، فلا يتعدّى)) ⁽³⁾.

وأضاف المازني محتجاً لإبطال ما استشهد به سيبويه علاوة على كون صيغة (فَعِل) مما لا يتعدّى، أنّ البيت مصنوع، وذلك قوله: ((أخبرني أبو يحيى اللاحقي قال: سألني سيبويه إنْ كان يتعدّى، فوضعت هذا البيت)) ⁽⁴⁾.

وقد ترتب على تشدد البصريين في وضع قواعدهم هذه تخطئة بعض القراءات المتواترة ومن ذلك قراءة حمزة قوله تعالى: ((تساءلون)) ⁽⁵⁾. بجر الأرحام، لمنعهم عطف الظاهر على المضمر. قال أبو جعفر ((فأمّا البصريون فقال رؤساهم: هو لحن لا تحلّ القراءة به))⁽⁶⁾ تعقيباً على هذه القراءة. وكذلك تخطئتهم قراءة نافع في قوله تعالى:

---

(١)الكتاب ٥٦/١ انظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٢٧).

(٢) البيت في الكتاب ١/ ٥٨، وفي عدة السالك على أوضح المسالك ٢٢٥/٣.

(٣)إعراب القرآن النحاس، ٢٢٦/٢.

(٤)انظر البغدادي، خزانة الأدب ١٧١/٨.

(٥) سورة النساء، الآية (١).

(٦)إعراب القرآن ،أبو جعفر النحاس، ٣٩٠/١.

﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ (١). ينصب الأولاد، وجر الشركاء؛ لمنع أكثرهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً، لذلك فَصّل ابن هشام في حديثه عن هذه المسألة، لّما رأى أنّما وردت فيها بعض النصوص الصحيحة. فقال: ((زعم كثير من النحويين أنّه لا يُفصل بين المتضايفين إلاّ في الشعر، والحق إنّ مسائل الفصل سبع، منها ثلاثة جائزة في السعة إحداها أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله، كقراءة ابن عامر((قتلُ أولادهم شركائهم))... وإمّا ظرفاً كقول بعضهم: ((تركُ يوماً نفسِك وهواها))... والثانية أن يكون المضاف وصفاً.. والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥ ﴾ (٢)، وقول الشاعر:

ما زال يُؤمن من يَؤمُّك بالغنى** وسواك مانعُ فَضْلَه المُحتاج(٣)

أو ظرفاً كقوله عليه الصلاة والسلام: ((هل أنتم تاركو لي صاحبي))... الثالثة: أن يكون الفاصل قسماً؛ كقوله: ((هذا غلام والله زيد)). والأربع الباقية تختص بالشعر))(٤).

والذي أراه حقّاً مذهب المجيزين وذلك لما يأتي أولاً: قد كَثُر في كلام العرب الفصل بين المتلازمين بالظرف والجار والمجرور، حكى الكسائي عن العرب أنّهم يقولون: ((هذا غلامُ والله زيد، وحكى أبو عبيدة قال: ((سمعت بعض العرب يقول: "إنّ الشاة

---

(١) سورة الأنعام، الآية (١٣٧).

(٢) سورة إبراهيم، الآية ٤٧.

(٣) عجز بيت صدره ما زال يؤمن من يؤمك بالغنى.

(٤)أوضح المسالك ٣ ابن هشام، /١٧٧- ١٨٥.

لتجترّ فتسمعُ صوتَ والله ربها)) [1]، وهذا كلام منثور. واغتفروا الفصل بين الحرف ومدخوله فيقولون: "قد والله قام زيد" ، بل إنّهم يغتفرون الفصل بين الحرف العامل ومعموله، كقوله:

إذن- والله- ترميم بحرب يشيب الطفلُ قبل المشيب[2].

ومن أقوى الأدلة على جواز الفصل، ما جاء منه بين الموصول وصلته في قوله:

ذاك الذي – وأبيك – يعرف مالكاً والحقّ يدفع تُرّ هات الباطل[3]

فإذا كان جواز الفصل له وجه في العربية، مع كون القراءة سنة متبعة وأنّ الأصل إذا ما وافقت القراءة العربية ولو بوجه أن يحتج بها، فضلاً عن كونها قراءة سبعية.

وهذا أولى إذا علمنا أنّ النحاة لم يذكروا كلام كل قبيلة في نسق، حتى يستنبطوا قواعد كل لهجة على حدّه، خطوة أولى، ثم يُبعث عن الأشيع في لهجات القبائل فَيُقَعد عليه، فلو سُئلوا على لغة أيّة قبيلة ينطبق نحوكم؟ ما استطاعوا تسمية القبيلة باطمئنان، بل نكون أقرب إلى دقة إذا أجبنا أنّه أسّس على خليط لا نظام له، مما رُوى على أنه تكلمت به العرب[4])). فكيف نُقَدِّم ما شأنه مثل هذا على قراءة متواترة. ترى كيف استحوذ على هؤلاء سلطان القياس، فركنوا إلى قواعدهم التي، أغفلت عن ذكر كثير من التراث العربي فأهدرت ثروة لغوية ضخمة، وإنْ كان ما وصل إليهم قليل مقارنة بما

---

[1] (١)عدة السالك على أوضح المسالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ١٦٧/٤.

[2] (٢)البيت في أوضح المسالك ١٦٨/٤.

[3] (٣)البيت في شرح ابن عقيل، باب الموصول.

[4] (٤)انظر سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط٣ ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م، ص٧١.

قالته العرب، وهذا ما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء بقوله: ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير)) (١).

إضافة إلى ما دخل أشعارهم التي أسسوا عليها قواعدهم ممّا هو موضوع، أو مُحرّف. فهذا شيخ قراء البصرة – أبو عمرو بن العلاء يُقرّ بأنّه قد زاد بيتاً من عنده في قصيدة الأعشى. جاء في كتاب الأغاني عن أبي عُبيد أنّه قال: سمعت بشاراً يقول: وقد أنشدني في شعر الأعشى:

وأنكرتني وما كان الذي نكرت ... من الحوادث إلاّ الشيب والصلعا

فأنكره، وقال: هذا البيت مصنوع ما يشبه كلام الأعشى، فعجبتُ لذلك، فلما كان بعد عشرين سنة، كنت جالساً عند يونس، فقال حدّثني أبو عمرو بن العلاء أنّه صنع هذا البيت، وأدخله في شعر الأعشى)) (٢).

وهذا المبرد وضع على العرب بيتاً لكيلا يُحْرج أمام سائله، حينما سأله عيسى بن ماهان عند وروده دينور زائراً، ما الشاة المجثمة التي نهى النبي ﷺ عن أكل لحمها؟ فقال: هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة، فقال: هل من شاهد؟ قال: نعم، قول الراجز:

لم يبق من آل الحميد ... إلا عُنيز لجبة مجثمة

فلما أجاب أبو حنيفة الدينوري بأنّها التي جثمت على ركبها، وذبحت من خلف قفاها، وأعلم بقول المبرد قال: إيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إنْ كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ–

---

(١) الخصائص ٣٨٦/١.

(٢)أنظر الأغاني ١٣٥/٣.

أو قرأه، وإنْ كان(١) البيتان إلاّ لساعتهما هذه، فقال المبرد: صدق الشيخ أبو حنيفة، فإني أنفتُ أن أرد عليك من العراق، وذكرى ما قد شاع، فأوّل ما تسألني عنه- لا أعرفه، فاستحسن منه هذا الإقرار، وترك البهت)) (٢). وفي مثل هذا أقوى الأدلة على ضرورة أنّ تُجْعل القراءة أصلاً للاحتجاج بها. لا لأن يحتج لها بأشعار العرب وكلامهم.

وترتب على تشدد النحاة في وضع قواعدهم هذه، إهدار جزء غير قليل من أفصح الكلام ومن ذلك الأحاديث النبوية الشريفة.

وإذا علمنا أنّ أحاديث رسول الله ﷺ رواها العدول الثُقاة. وأنّ الأشعار التي اعتمد عليها النحاة منها ما لم يُعرف قائله، وفي كتاب سيبويه خمسون منها- ولا يخفى على أحد قيمة الكتاب عند النحويين- ومنها ما شُكِّك في نسبتها. ولا نعلم أنّ أحدّاً من رواة الأحاديث غَيِّر في حديث، لما يعلم الرواة من الوعيد في ذلك امتثالاً لقوله ﷺ ((مَنْ كذب عليّ متعمداً فليتبوّا مقعده من النار)) (٣).

ويقولون لو وثقنا بأنّ المنقول هو كلامه ﷺ، فلا مناص من الاحتجاج به، وأنّ الأحاديث روتها الأعاجم، ورويت بالمعنى.

ونقول إنّ المطلوب في الأحكام ليست اليقين وإنما المطلوب غلبة الظنّ. ويغلب على الظن أنّ المنقول هو كلام الرسول الكريم، وما ذكروه في شأن الأعاجم فإنّ قراء

---

(١) لذلك علق ابن جنّي بقوله: ((أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر، والبحر الزاخر الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبدر الرواة وسيفهم؛ كيف تخلصه من تبعات هذا العلم. وتحرجه وتراجعه فيه إلى الله وتحوبه، حتى أنّه لما زاد فيه على سعته وانبثاقه وترامیه وانتشاره بيتاً واحداً وفقه الله للاعتراف به، وجعل ذلك عنواناً على توفيقه ذويه وأهله)) الخصائص ٣/٣١٠.

(٢) نوري حسن حامد المسلّاتي، أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، دار الفضيلة- بنغازي – ليبيا، ص١٥٢.

(٣) الحديث في الصحيحين.

القرآن الكريم لم يكن منهم عربي سوى ابن عامر، ولم يكن الله لِيْقَيِّض لخدمة كتابه من هو دون ذلك. وأنّ علماء النحو معظمهم من الأعاجم، فكيف يهاجمونهم؟ لذلك أرى أنّ ما نقله أبو حَيّان بأنّ القدماء من نحويي الفريقين لم يستشهدوا به غير صحيح، وحجتنا في ذلك ما ذهب عليه الكسائي حين أجاز جزم الفعل المضارع في جواب النهي مطلقاً، مخالفاً لجمهور النحويين الذين اشترطوا لجواز الجزم صحة وقوع(إنْ لا) موضع النهي، وإلاّ وجب الرفع محتجاً بقول الصحابي-((يا رسول الله لا تُشرف يصبك سَهْمٌ)) (١).

ومن رواية مَنْ روى قوله ﷺ: ((مَنْ أكل هذه الشجرة فلا يَقرّب من مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)) فأوّل بأنه مخرج على الإبدال من فعلي النهي لا على الجواب(٢).

واحتج بالحديث في القول بفعلية نعم وبئس، وهذا مما وافق في البصريين، فقال: ((بدليل: فبها ونعْمت)) (٣). واحتج أيضاً باتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم بما حكاه عنهم: ((الزيدان نِعَما رجلين، والزيدون نَعِمَوا رجالاً)) (٤).

ومما يؤكد أنّ رواة الأحاديث كان يتخيّرون الدقة والضبط فيما يروون عن رسول الله ﷺ ما ورد في الاستئذان ما يرويه أبو سعيد الخُدْري قال: كُنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنّه مذعورٌ فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يُؤذَنْ لي فرجعت، قال: ما منعك؟ قلتُ استأذنت ثلاثاً فلم يُؤذن لي فرجعت. وقال رسول الله ﷺ:

---

(١) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص٦٨٤.

(٢)أوضح المسالك ١٨٩/٤، ابن هشام، و شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، ص ٦٨٤.

(٣)هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داوؤد والترمذي والنسائي وهو بتمامة: ((مّنْ توضأ يوم الجمعة، فبها ونعمت، ومَنْ اغتسل فالغسل أفضل)). وأكثر أهل الحديث يروونه فبهاء ونعمة، والبهاء- بفتح الباء ممدوداً – بمعنى الحسن وتقدير الكلام: مّنْ توضّأ يوم الجمعة فله بهاء، أي حسن ونعمة)) عدّة السالك على أوضح المسالك ٢٧٠/٣.

(٤)شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، ص ٤٦٧، وأنظر المسالك ٢٧٠/٣.

((إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يُؤذنْ له فليرجع)) فقال: والله: لتُقِيمَنّ عليه بيِّنة. أمنْكم أحدٌ سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أُبيٌّ: والله لا يقومُ معك إلاّ أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فَقُمتُ معه فأخبرتُ عمر أنّ النبيَّ ﷺ قال ذلك))⁽¹⁾.

وأورده البخاري من رواية عُبيد بن عُمير...فقال تأتين على ذلك بالبينة فانطلق إلى مجالس الأنصار، فسألهم فقالوا: لا يَشهدُ لك على هذا إلاَ أصغرنا أبو سعيد الخُدري، فذهب بأبي سعيد الخُدري، فقال عمر: أخَفي عليّ هذا من أمر رسول الله ﷺ؟ لهاني الصفق بالأسواق. يعني الخروج إلى التجارة⁽²⁾.

ويؤخذ من هذا الحديث:

(١) أنّ ما حدث من عمر بن الخطاب بَيّنَ حرص الصحابة على شدة تحريهم وضبطهم فيما ينقل عنه ﷺ.

(٢) مع إمامة عمر وسعه معرفته، خفي عليه من أمر الدين ما علمه أصغر من قعد في مجلس الأنصار.

(٣) أنّه ربما بلغ غيرك ما لم يبلغك، وفي هذا ردّ على النحاة فيما يزعمون. لم يُسمع به، لم يقله أحد..

(٤) أنّه يغلب على الظن أنّ يكون الكلام المنقول هو الأصل، ولا يشترط اليقين، وهذا يوضحه، ما ورد في رواية الحديث الثاني.

(٥) ولئلا يقول النحاة هذا من قبيل المعنى، فقد ورد شيء غير قليل من أشعارهم بروايتين، بل نُقل أنّ الأشعار التي أُحْتج بها منهما ما أصلحه النحاة لدواعي متعددة.

---

(١) صحيح البخاري، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً، رقم الحديث ٦٢٤٤، ص ١٣٢٣.

(٢) المصدر نفسه، كتاب البيوع، باب الخروج في التجارة رقم ٢٠٦٢، ص ٤٠٧.

وخير ما يدفع هذه الشبهة ما ذكره أبو زيد الأنصاري: (حدثني خلف الأحمر قال: أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فبَخِلوا عليّ به، فكنتُ أعطيهم المنحول، وآخذ عنهم الصحيح، ثم مرضتُ فقلتُ لهم: ويلكم أنا تائب إلى الله تعالى، هذا الشعر ليّ، فلم يقبلوا منّي، فبقى منسوباً إلى العرب لهذا السبب)) (١).

ويؤخذ من هذا النص: أنّ الكوفيين ربما خشوا أنّ يُفوِّت عليهم خلف الاحتجاج بهذا الشعر.

أنّ مجيئه إليهم، وطلبه الأخذ عنهم، إنّ صحّ الخبر، ففيه إقرار بمعرفة الكوفيين وإحاطتهم بأشعار العرب، وهذا ما أنصفهم فيه ابن جنّي بقوله: ((أهل الكوفة اعلم بالشعر من أهل البصرة)) (٢). ونقل السيوطي عنه في الاقتراح: ((الكوفيون علّامون بأشعار العرب مطلعون عليها)) (٣).

٣/ أنّ الكاذب إذا شهد على نفسه بالكذب في شيّ معين زاعماً أنّه قد تاب وأناب لم تقبل شهادته في الرأي المشهور عند علماء الجرح والتعديل، لأنّ شهادته على نفسه بالكذب في ذلك الشيء كافية في ردّها، لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه، وحتى العلماء الذين يرون أنّ شهادته مقبولة، رأوا بأنّها توضيح وبيان، وإنّ كان الإقرار ليس بأمر قطعي موافق في نفس الأمر)) (٤).

---

(١) ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، ط١، ١٩٨٧م، ٣٧٩/٢.

(٢) الخصائص ٣٨٧/١.

(٣)الاقتراح، السيوطي، ص ٢٠٣.

(٤) تدريب الرواي، ص ١٧٨-١٧٩ نقلاً عن نوري حسن حامد أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف، لابن الأنباري، ص ١٤٤.

وسبق أنّ ذكرنا وضع بعض النحاة لأبيات من الشعر، كأبي عمرو بن العلاء وقد أقرّ بأنّه وضع بيتاً واحداً عن الأعشى. وما فعله المبرد حين سُئل عن الشاة المجثمة التي نهى رسول الله ﷺ، عن أكلها، وهذا ما أوردتُه مِنْ قبل وقد اعتذر يونس بن حبيب عن هؤلاء، لكن الأمر لّما كان في مقام الاحتجاج وما يُقابل ذلك في إثبات حجية الحديث النبوي لِزم ذكر ذلك.

ولم تقف آثار هذه على القراءات القرآنية والأحاديث النبوية، وما حُكي عن العرب فحسب، بل وصل الأمر إلى أشعار العرب التي يزعمون أنّ قواعدهم هذه استخلصت منها.

يقول ابن جنّي في أغلاط العرب: ((كان أبو علي – رحمه الله- يروي وجه ذلك، ويقول: "إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنّهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يلتزمون بها)) (١) وإنْ ذكر في حديثه عن العلة بأنّهم أخطأوا في زعمهم الخطأ عن العرب. ((لأنّ فيه تصحيح ما ندعيه على العرب، من أنّها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلّفت ما تكلّفته)) (٢).

وكان ابن جنّي يُبيح الارتجال في القياس، يقول: ((للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع)) (٣).

---

(١) الخصائص ٢٧٣/٢.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٣٧.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٨٩.

فالقياس عند ابن جنّي فيه سعة إذا يجيز الاستشهاد بكلام العربي⁽¹⁾. الفصيح، وأن يُقبل منه إذا انتقل لسانه من لغته إلى أخرى مثلها)) وقال في(باب في الشيء يُسمع من العربي الفصيح، لا يُسمع من غيره)) وذلك فيما ذكر من أنّ الأصمعي ذكر أن ابن أحمر ذكر حروفاً من الغريب. فقال ابن جنّي والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها)).

((وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر فإمّا أنّ يكون شيئاً أخذه عَمّن ينطق بلغه قديمة، لم يشارك في سماع ذلك منه، على حدِّ ما قلناه فيما خالف الجماعة وهو فصيح))⁽²⁾. وأجاز أن يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً وقال في تقديم السماع على القياس: ((واعلم أنّك إذا ادّاك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء على قياس غيره فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه، فإنْ سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مُخيّر))⁽³⁾.

وقال في (باب اختلاف اللغات وكلها حُجّة: لا اعلم أنّ سعة القياس تتيح لهم ذلك... وليس لك أنّ تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنّها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أنّ تتخير إحداهما)) ⁽⁴⁾.

ومما سبق يتضح أنّ للعربية مذاهب عدة، يصعب معها التشدد والتعنت في إصدار مثل هذه الأحكام شاذ، قبيح، مردود، ممنوع وغيرها.

---

(١) الخصائص المصدر نفسه ١٠/٢. وانظر باب فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور ٣٨٥/١. باب في العربي الفصيح ينقل لسانه.

(٢) الخصائص ٢١/٢-٢٤ وانظر ٢٧١/٧ (باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً).

(٣) المصدر نفسه ١٥٢/١.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ١٠.

الخاتمة ونتائج البحث

الحمدلله الذي وفقني لإكمال هذا البحث الذي عمدتُ فيه إلى إبعاد تهمة قياس الكسائي على الشاذ، وإفساده للنحو.

ولما كان الكسائي إمام الكوفيين في النحو والقراءة، وهو قدوتهم، فالقِدحُ في مثله، انتقاص وبخس لجهود مَنْ بذلوا كلّ ما عندهم لخدمة كتاب الله عَزّ وجلّ.

ولا شك أنّ الكسائي، وهو من أعلم مّنْ عرفوا القراءات وأحاطوا بها، ولأنَ القراءة سنة متبعة، لا يُعمل فيها على الأفشى في اللغة، ولا على الأقيس في العربية، عَمِل الكسائي على التوسع في القياس معتمداً على سعة اطلاعه، وإحاطته بأشعار العرب وكلامها، لبسط قواعد النحو، حتى تستوعب ما جاء من قراءات على غير ما هو مشهور في قواعد النحو العربي خلافاً لغيره من النحويين الذين تعسفوا في وضع هذه القواعد، وما ترتب على صنيعهم من إهدار جزءٍ غير قليل من التراث العربي.

مما يظهر أنّه أراد أن يُسخِّر قواعد النحو العربي لخدمة كتاب الله عَزّ وجلّ، وأنّ يبيّن أنّ قراءاته وما فيها من وجوه متعددة، لها دلالات ومعاني في فهم النص القرآني، إضافة لما فيها من تيسير على الناس ليقرأ كل بما جرى عليه ألسنتهم.

ولم يبق بعد أن ذكرت ما سعى إليه الكسائي، وما أصدره هؤلاء من أحكام على نحو الكوفيين، عامة، والكسائي خاصة إلاّ أنّ استعرض خلاصة ما توصلت إليه من نتائج وهي:

[١] أنّ ما قاله مترجمو البصريين بأنّ الكوفيين لا عالم لهم سوى الكسائي، وعلمه مختلط بلا حجيج ولا علل، وإنّما حكايات يرويه عن العرب كان يلقنها لهم، اتهام باطل ينم عن عصبية مفرطة لا إنصاف فيها.

[٢] أنّ الهجوم على الكسائي وهو أحد أئمة القراءة، بل أحد السبعة فالتقليلِ من شأنه بهذه الصورة قدح في صفوية هذا العلم، ومما ينبغي أن نؤمن به أنّ الله قيّض لخدمة كتابه أشرف خلقه، وأعظمهم قدراً.

[٣] أنّ ما قاله أئمة البصريين يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأَخْذَهُ عنهما، وعن أبي عمرو بن العلاء، وما قاله مِنْ تحدثوا في علم القراءات ينفي هجوم هؤلاء على الكسائي.

[٤] أنّ إطلاق عموم القول في أخذ الشاذ الذي ذكره هؤلاء لا يتحقق، إذ لم يظهر مبدأ هؤلاء في إصدار هذا الحكم"الشذوذ" من خلال ما عرضناه من مسائل.

[٥] أنّ المراد بقوله " إنّما النحو قياس يتبع" قياس على ما سمعه من كلام العرب.

[٦] خالف هؤلاء البصريون أصولهم التي اعتمدوا عليها في التقعيد، فأجازوا مسائل على غير شرطهم في الاحتجاج، ومنعوا أخرى موافقة لشرطهم.

[٧] أهدروا جزءاً غير قليل من التراث العربي الفصيح، بعدم احتجاجهم، بالحديث النبوي الشريف، وبحصرهم مبدأ الفصاحة على قبائل محددة، ورغم ذلك لم يلتزموا هذا المبدأ، كما وضحنا في موقفهم من لغة تميم، وكنانة وطيء وغيرها.

[٨] أنّ اتساع الكسائي في قياسه على المسموع، أفسح المجال، لإجازة كثير مما منعه البصريون، وهذا من شأنه أنْ يستوعب كثيراً من القراءات القرآنية التي لم تجيء على الأكثر، أو المشهور في قواعد النحاة.

[٩] أنّه وبناءً على ما ذكرته سابقاً، تجد أوجهاً لهذه القراءات في العربية، وهذا من باب الاستئناس، لأنّ الأصل في اعتقادي أن يكون بناء القاعدة وتأصيلها على القراءة لا العكس.

[١٠] أنّ خير ما بين بُعْدَ هؤلاء عن جادة الطريق تمسكهم بالاحتجاج بأشعار العرب مستبعدين بعض قراءات القرآن، والأحاديث النبوية، ناسين نهج رواة القراءات والأحاديث في دقة التحرّي وشدة الضبطِ، في مقابل ما ذكره رواة الشعر والنحاة أنفسهم بما طرأ من تغيير وانتحال في الشعر العربي.

أنّ الكسائي ممن أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف .